العلاقة السببية بين مؤشر البؤس الاقتصادي ومؤشر السلام في ليبيا خلال الفترة 2008-2023

أ. فاطمة منصور احسونة
Fatima Mansour Hsouna
محاضر كلية الاقتصاد والتجارة
الجامعة الأسمرية – زليتن
f.ehsonah@asmarya.edu.ly

أ. سمية الفيتوري المصراتي
Somayyah Alfeetouri Almusrati
محاضر مساعد كلية الاقتصاد والتجارة
الجامعة الأسمرية– زليتن
S.almosrati@asmarya.edu.ly

أولا: المقدمة:

يعد السلم المجتمعي أداة مهمة جدا لمختلف البلدان، وأي بلد لا يمكن أن يسوده الاستقرار وأن يكون قويا ومزدهر النمو إذا لم تكن أوضاعه مستقرة وتسوده الرفاهية وتظل مسألة تحقيقه متباينة من بلد إلى آخر (نعيمي، 2016).

تهدف مختلف بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد السواء إلى تحقيق الاستقرار المجتمعي والاقتصادي، فهناك العديد من العوامل الاقتصادية التي تؤخذ بعين الاعتبار الاختبارات الأساسية لتحديد مستويات السلام، فتحقيق مستوى معيشي مقبول وحياة لائقة هدف أساسي لمختلف دول العالم.

يعد مؤشر البؤس من المؤشرات التي تستخدم لتحديد مدى سوء أو جودة الأداء الاقتصادي الكلي، فارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي من المشاكل التي تعاني منها مختلف دول العالم وتعني انتشار الفقر وانخفاض المستوى المعيشي، ومع الإشارة إلى الاقتصاد الليبي بطبيعته الريعية يعتمد على العائدات النفطية في تمويل كافة القطاعات فيعاني من ارتفاع معدلات البطالة وتقلبات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم من فترة إلى أخرى وهذه المؤشرات مجتمعة تكون مؤشر البؤس الاقتصادي.

تعاني ليبيا منذ سنوات من عدم الاستقرار السياسي الناجم عن استمرارية التوتر السياسي والأمني، وضيق مساحة الحرية الفكرية، وتدني مستوى العدالة الاجتماعية، ما ترتب عليها ظهور احتجاجات شعبية تطورت فيما بعد إلى ثورة، ومنها توالت الأحداث والأزمات السياسية الداخلية.

ما بين تنامي مؤشر البؤس الاقتصادي وتقلبات الأوضاع السياسية في ليبيا يحاول هذا البحث الوقوف على العلاقة السببية بين هذين المؤشرين حسب البيانات المتوفرة خلال الفترة (2008-2023)

ثانيا: المشكلة البحثية:

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات التي تعتمد على النفط في تمويل مختلف أوجه الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، هناك مؤشرات تعكس مدى تفاقم مستوى الوضع الاقتصادي والسلم المجتمعي، حيث من الممكن وجود علاقة بين هذه المؤشرات، يتم ترجمتها أن ارتفاع معدلات البطالة والتضخم عادة ما تكون من ضمن الأسباب الاقتصادية في تدني مستوى السلم المجتمعي.

يمكن إبراز المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

هل هناك علاقة سببية بين مؤشر البؤس الاقتصادي ومؤشر السلام في ليبيا؟

ثالثا: فرضية الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

- فرضية العدم: تنص على عدم وجود علاقة سببية بين مؤشر البؤس الاقتصادي (البطالة والتضخم) ومؤشر السلام في ليبيا.
- الفرض البديل: ينص على وجود علاقة سببية بين مؤشر البؤس الاقتصادي ومؤشر السلام.

رابعا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في القاء الضوء عن ماهية السلم المجتمعي ودراسة أهم المسببات التي تعمل على تنامي مؤشر السلام ومعرفة العلاقة بين الوضع الاقتصادي ومستويات الاستقرار الأمني والمجتمعي.

خامسا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1- الوقوف على تطور مؤشر مستوى السلام في ليبيا.

2- تحليل العلاقة السببية بين مؤشرات البؤس الاقتصادي ومؤشر السلام في ليبيا.

سابعا: منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي حسب الأدبيات والدراسات التجريبية ذات العلاقة بالموضوع محل الدراسة، وللتحقق من فرضيات الدراسة تم جمع البيانات للمتغيرات

قيد الدراسة بالاعتماد البيانات المنشورة بالبنك الدولي لحساب مؤشر البؤس، والمنظمات ذات العلاقة بمؤشر السلام وتم توظيفها في نموذج إحصائي مناسب للتحقق من فرضيات الدراسة.

– مفهوم مؤشر السلام ودلالاته (GPI):

يصدر هذا المؤشر عن معهد الاقتصاد والسلام (IEP) في سدني باستراليا، يعد مؤشر السلام أداة تحليلية لأغلب دول العالم ويعكس حالة السلام للدول، فهو مقياس للصراعات المحلية والدولية، والسلامة والأمن في المجتمع والعسكرة في البلدان وذلك من خلال 23 مؤشراً للسلام داخليا وخارجيا مثل عدد جرائم القتل، وصادرات الأسلحة، وعدد السجناء ومستوى الصراع الداخلي المنظم، والعلاقة مع بلدان الجوار.

– منهجية مؤشر السلام ومعاييره:

تنحصر قيمة مؤشر السلام بين (0–5) درجات، يتم الحصول على هذه القيمة من خلال ثلاثة معايير:

– مستوى السلامة والأمن في المجتمع.
– الصراع المحلي والدولي.
– مدى الاعتماد على القوة العسكرية.

يتم ترتيب الدول حسب قيمة المؤشر حيث تكون الدولة أكثر استقرارا وسلاما كلما اقتربت من الصفر، والعكس صحيح يزداد الوضع سوءا (عدم الاستقرار) للدولة كلما اقترب من 5 (nicst.gov.jo).

شكل رقم (1) مكونات مؤشر السلام العالمي

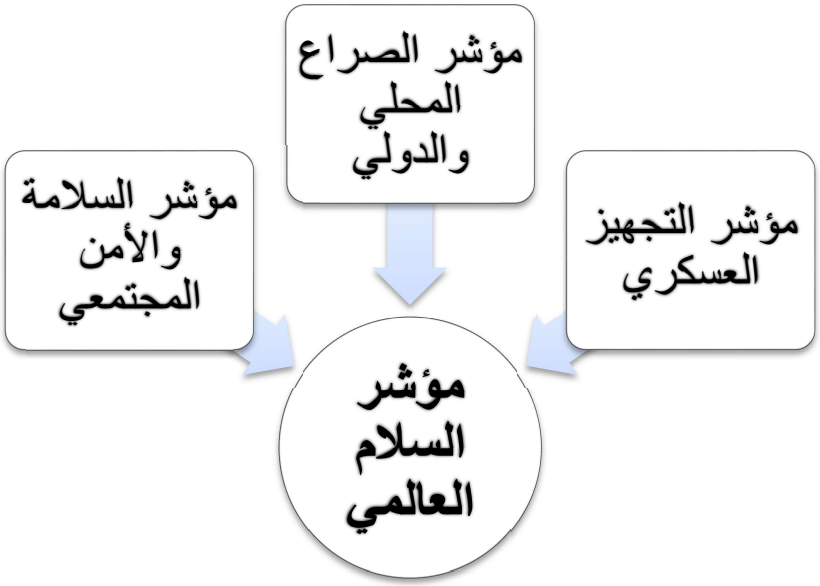

- مفهوم مؤشر البؤس الاقتصادي:

يعتبر مؤشر البؤس من أهم المؤشرات التي تعكس حالة الرفاهية التي يحظى بها اقتصاد دوله ما، حيث إن الرفاهية الاقتصادية هي من أسمى وأهم المتطلبات التي يسعى الاقتصاد لتحقيقها ولكن في الدورات الاقتصادية العالمية غالبا ما تمر المراحل الاقتصادية المتتابعة بعدة عوامل معرقلة مسببة أزمات تنعكس على الوضع المعيشي للفرد، حيث إن واقع المعيشة المرفه أو التعيس ما هو إلا انعكاس للمعطيات والمتغيرات الاقتصادية وقوة ورجاحة النشاط الاقتصادي في الدولة، ومن أهم المتغيرات المؤثرة في البؤس البطالة والتضخم غير أنهما متغيران يعكسان البؤس الاقتصادي المعيشي للأفراد وهذه المشكلة ليست حكراً على الدول النامية فقط بل إن الدول المتقدمة تعرضت ولا زالت تتعرض لهذه المشكلة.

كان أول من تحدث عن هذا المؤشر الاقتصادي Okun في بدايات السبعينيات وقد أطلق عليه مؤشر الإزعاج أو عدم الراحة عن طريق جمع معدل البطالة UM والتضخم INF للتحقق من وضع الرفاهية في أمريكا، ثم تعرض المؤشر لبعض التعديل بواسطة الاقتصاديRobert Barrwo سنة 1999 وذلك بإضافة سعر الفائدة إليه Iوطرح منه نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي GDPP، ثم أضاف الاقتصادي Hanke سنة 2011 بعض التغييرات عليه فأصبح المؤشر يساوي مجموع البطالة UMومعدل التضخم INF ومعدل الفائدة على إقراض البنوك I مطروحا منه التغير النسبي في معدل نمو الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي RGDPP (ضحى، 2024).

كلما زادت قيمة مؤشر البؤس الاقتصادي ساء الوضع، وكلما انخفضت قيمة مؤشر البؤس الاقتصادي تحسن الوضع الاقتصادي للبلد.

شكل رقم (2) مؤشرات البؤس الاقتصادي

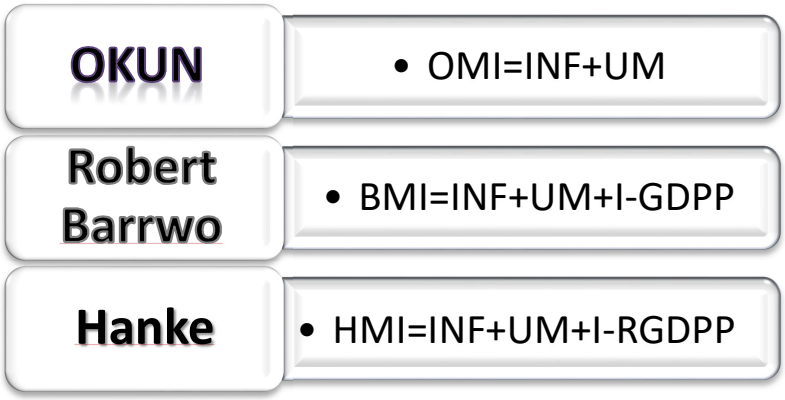

- تطور مؤشر السلام في ليبيا خلال الفترة 2008-2023:

يوضح الجدول التالي تطور مؤشر السلام العالمي للاقتصاد الليبي:

الجدول رقم (1) يوضح تطور مؤشر السلام خلال الفترة 2008-2023

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر السلام	1.927	1.71	1.839	2.816	2.83	2.604	2.453	2.819	3.2
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المتوسط	
مؤشر السلام	3.328	3.262	3.285	3.258	3.166	2.93	2.605	2.76	

المصدر: تقارير مؤشر السلام العالمي الصادرة عن معهد السلام الاقتصادي.

يتضح من خلال الجدول هناك تذبذب في وضع مؤشر السلام حيث كانت نسبته 2.068 سنة 2008 ثم بدأت في التراجع نتيجة لقيام النظام السابق بتغيير نهجه وانفتاحه مع الجانب المعارض بشكل خجول وقد كان هذا التغير متأخرًا جدًا.

عقب فترات طويلة من الاحتقان وسلب الحريات والدكتاتورية بدأ في الارتفاع سنة 2011 مع اندلاع ثورة 17 فبراير 2011، التي كانت أسبابها سياسية بحتة نتيجة للبحث عن قيام دولة ديمقراطية حرة ولكن هذا الأمر أدى إلى وجود تدخلات عسكرية أسهمت بشكل كبير في زيادة بؤرة التوتر نتيجة للقمع الشديد الذي واجهه الشعب مع النظام السابق، ما جعل ليبيا له منطقه ساخنه لأغلب فترات سنة 2011.

ثم استمر التوتر السياسي نتيجة لوجود جهات انفصالية في بعض المناطق الشرقية تمتلك السلاح وكذلك نشوب حرب داعش والتوتر الذي ساد في منطقه الهلال النفطي عام 2016 حيث بلغ مؤشر السلام العالمي 3.2 معبرا عن تأزم الوضع واستمر التوتر العسكري والسياسي في السنوات التالية، ثم بدأ مؤشر السلام في التراجع معززا الاستقرار السياسي سنة 2022 بسبب الفتور العسكري الحديث بين الشرق والغرب الليبي.

سجل المؤشر أعلى قيمة له 3.85 خلال سنة 2015 وهي تعكس ذروة لعدم الاستقرار محليا، وفي المقابل كانت أقل قيمة لمؤشر السلام 1.7 سنة 2009 وهي أكثر سنة مستقرة مقارنة بالسنوات الأخرى قيد فترة الدراسة.

ولارتفاع قيمة مؤشر السلام تأثير سلبي على الاقتصاد حيث يلعب دوراً كبيراً في ترتيب الدول حسب قيمة المؤشر فارتفاع قيمة مؤشر السلام لليبيا يجعل الاقتصاد الليبي يحتل مراكز متقدمة، وينعكس سوء الأوضاع مقارنة بدول العالم بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص،

على عزوف الاستثمارات الأجنبية، فهو عامل طارد للاستثمارات الأجنبية على الرغم من توافر البيئة المناسبة لأوجه الاستثمارات المختلفة.

شكل رقم (3) متوسط مكونات مؤشر السلام العالمي لليبيا خلال الفترة 2014-2023

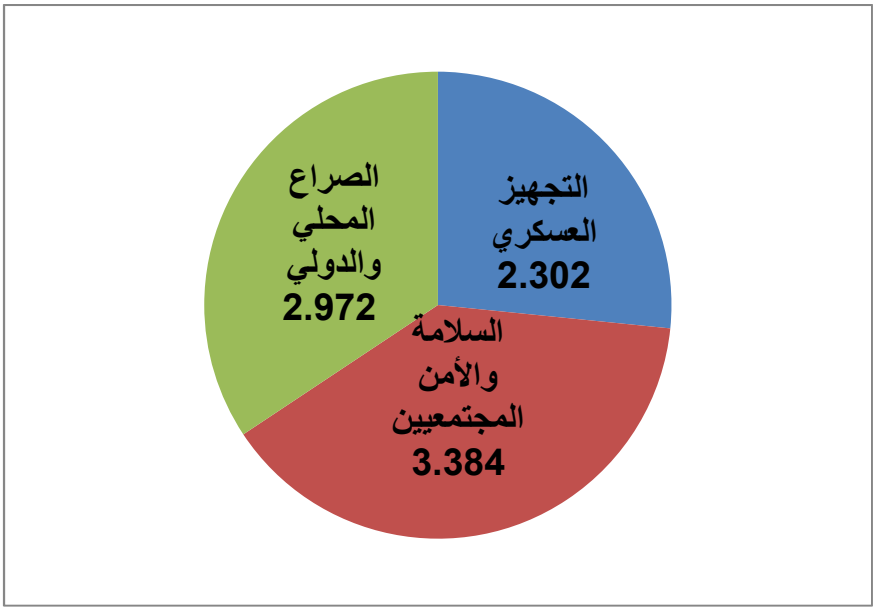

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على البيانات المنشورة لمعهد الاقتصاد

يوضح الشكل السابق متوسط قيمة مكونات مؤشر السلام في ليبيا خلال الفترة 2014-2023 حيث بلغت قيمة مؤشر السلامة والأمن المجتمعين المحليين 3.383 ما يعكس ارتفاع مساهمته بشكل أكبر في ارتفاع قيمة مؤشر السلام، يليه مؤشر الصراع المحلي والدولي حيث بلغت قيمته خلال متوسط الفترة 2.972، ثم مؤشر التجهيز العسكري 2.302.

- حساب وتطور مؤشر البؤس الاقتصادي لليبيا خلال الفترة 2008-2023:

الجدول رقم (2) يوضح حساب مؤشر البؤس الاقتصادي وتطوره خلال الفترة 2008-2023

السنوات	معدل التضخم INF 1	معدل البطالة UM 2	معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي RGDPP 3	مؤشر البؤس الاقتصادي HMI 3-2+1	مساهمة البطالة في مؤشر البؤس الاقتصادي
2008	10.361	18.953	-2.265	31.579	60.0177
2009	2.460	19.180	-6.382	28.021	68.4487
2010	2.800	19.208	2.895	19.113	100.4970
2011	15.518	19.430	-47.900	82.848	23.4526
2012	6.060	19.030	96.956	-71.867	-26.4795
2013	2.606	19.316	-19.578	41.500	46.5446
2014	2.433	19.298	-24.463	46.194	41.7760

السنوات	معدل التضخم INF 1	معدل البطالة UM 2	معدل نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي RGDPP 3	مؤشر البؤس الاقتصادي HMI 3-2+1	مساهمة البطالة في مؤشر البؤس الاقتصادي
2015	10.402	19.649	-2.355	32.407	60.6320
2016	25.854	19.500	-2.902	48.255	40.4103
2017	25.804	19.015	30.496	14.322	132.7678
2018	13.170	18.836	6.283	25.723	73.2263
2019	-2.162	19.037	-7.301	24.176	78.7434
2020	1.447	19.535	-58.850	79.832	24.4701
2021	2.868	19.595	150.431	-127.968	-15.3124
2022	4.510	19.319	0.190	23.640	81.7217
2023	2.373	18.743	-2.758	23.874	78.5080

المصدر: البيانات الواردة في الأعمدة 1،2،3 مصدرها البنك الدولي

تم احتساب مؤشر البؤس الاقتصادي حسب معيار Hanke إلا أن سعر الفائدة تم استبعاده من قيمة المؤشر المحسوب كما هو واضح في الجدول وذلك نتيجة لسببين هما: السبب الأول عدم توافر بيانات لسعر فائدة الاقتراض من سنة 2015 حتى سنة 2023، السبب الثاني: أن سعر الفائدة غير مجدٍ وغير فعال، ومن ثم ضعف وانعدام معنويته في الاقتصاد الليبي.

يتضح من الجدول السابق أن معدلات البطالة مستمرة في الارتفاع بحيث بلغت سنة 2008 نسبتها 18.95 ثم بدأت في الزيارة سنة 2009 حيث وصلت معدلها إلى 19.18 ثم استمرت في الزيادة حتى وصلت إلى معدل 19.649 سنه 2015 ثم بدأت بالانخفاض بنسبة ضئيلة سنة 2018 بمعدل 18.8، ثم عادت إلى الارتفاع سنة 2019، واستمر مستوى الارتفاع في معدل البطالة ويرجع ذلك إلى وجود حالة من الضمور في مستوى المشروعات التنموية للقطاع العام، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الخريجين الجامعيين ورغبتهم في التوظف في القطاع العام، وعدم توجههم إلى وظائف غير إدارية والنشاطات الحرفية، وكذلك من أسباب ازدياد نسبة البطالة عدم وجود دراسات وتجهيزات تنسيقية بين وزارة العمل ومخرجات التعليم ما أدى إلى توجه نسبة منهم إلى القطاع الخاص براتب زهيد وكل النسب العاملة في الخاص لا يتم تدونيها في وزارة العمل وفشل الاستثمارات المحلية العامة والخاصة وعدم اهتمامها في ذات الوقت باستقطاب خريجي الجامعات وتوجيههم حسب تخصصاتهم في مجالات عمل تنموية حقيقية وكذلك زيادة معدل الانفاق الاستهلاكي عن التنموي في البلاد.

إذا ما تم تسليط الضوء على تطور مؤشر البؤس الاقتصادي يلاحظ أن ارتفاع معدل البطالة يسهم بأكبر نسبة في قيمة مؤشر البؤس باستثناء سنتي 2015 و2016 المصدر الرئيس للبؤس يرجع إلى ارتفاع معدل التضخم، حيث يسهم التضخم بأكبر نسبة مقارنة بمعدلات البطالة.

فكلما ارتفعت قيمة مؤشر البؤس دل على تردي الأوضاع الاقتصادية وانعدام الاستقرار الاقتصادي، وكلما انخفضت قيمة مؤشر البؤس انعكس على تحسن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، بلغت أعلى قيمة لمؤشر البؤس 82.484 سنة 2011، وبلغت أقل قيمة لمؤشر البؤس 14.322 ويرجع انخفاض قيمة المؤشر إلى ارتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2017.

- اختبار ات جدور الوحدة لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (3) اختبارات جدور الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات		اختبار ADF		اختبار PP	
		في المستوى I(0)	عند الفرق الأول I(1)	في المستوى I(0)	عند الفرق الأول I(1)
مؤشر السلام GPI	بثابت	غير مستقر	مستقر *	غير مستقر	مستقر *
	بثابت واتجاه		مستقر *		مستقر ***
	بدون ثابت واتجاه		غير مستقر		مستقر **
مؤشر البؤس الاقتصادي HMI	ثابت	مستقر ***	مستقر ***	مستقر ***	مستقر ***
	ثابت واتجاه		مستقر **		
	بدون ثابت واتجاه		مستقر ***		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول السابق أعلاه يتضح من نتائج اختبارات جدر الوحدة لفيلبس بيرون PP وديكي فولر المطور ADFأن سلسلة مؤشر السلام غير مستقرة في المستوى I(0) وعند أخذ الفرق الأول لمؤشر السلام I(1) جاءت نتائج الاستقرارية متباينة فوفقا لاختبار ديكي فولر المطور، استقرت السلسة بثابت وبثابت واتجاه عند مستوى معنوية 5%، وغير مستقر بدون ثابت واتجاه، ومؤشر البؤس الاقتصادي HMI مستقر في المستوى I(0) عند جميع مستويات المعنوية حسب نتائج اختيارات فيلبس بيرون وديكي فولر، وعند أخذ الفرق الأول لمؤشر البؤس اتضح أن السلسلة استقرت عند جميع مستويات المعنوية بناء على نتائج فيلبس بيرون، وجاءت نتائج الاستقرارية متباينة وفقا لاختبار ديكي فولر المطور، حيث استقرت عند مستوى 5% بثاب وعند مستوى 5% و10% 1% بثابت واتجاه واستقر بدون ثابت واتجاه عند مستوى 5% و 10%.

وحسب نتائج اختبارات الاستقرارية يمكننا استخدام اختبار التكامل المشترك وفقا لمنهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL.

ثانيا: اختبارات الحدود:

لتقدير نموذج ARDL ينبغي التحقق من وجود علاقة توازنية منطقية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل وذلك حسب نتائج اختبارات الحدود كما يلي:

الجدول رقم (4) يوضح اختبارات الحدود

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	-69.73	10%	4.29	5.08
		5%	5.395	6.35
		1%	8.17	9.285
t-Bounds Test	-10.37	10%	-2.57	-2.91
		5%	-2.86	-3.22
		2.50%	-3.13	-3.5
		1%	-3.43	-3.82

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

– اختبار الحدود f-Bounds:

تشير النتائج المبينة بالجدول السابق قيمة F المحسوبة 69.7 جاءت أكبر من كل القيم الحرجة العظمى I(1) عند جميع مستويات المعنوية وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر البؤس ومؤشر السلام خلال فترة الدراسة.

– اختبار الحدود t-Bounds:

يوضح الجدول رقم (4) ما إذا كانت طبيعة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة منطقية أو غير منطقية:

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة t المطلقة 10.369 كانت أكبر من الحدود العليا I(1) عند جميع مستويات المعنوية حيث نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل أن العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة منطقية.

ثالثا: التقدير الأولي لنموذج ARDL:

يبين الجدول رقم (5) تقدير العلاقة في الأجل الطويل لنموذج ARDL حيث مؤشر السلام GPI متغير تابع ومؤشر البؤس الاقتصادي HMI متغير مستقر.

الجدول رقم (5) يوضح التقدير الأولي لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.*
GPI(-1)	-0.0301	-0.2208	0.834
GPI(-2)	0.38977	3.76288	0.0131
HMI	0.00332	6.35694	0.0014
HMI(-1)	0.01013	8.62677	0.0003
HMI(-2)	0.01023	8.51573	0.0004
HMI(-3)	0.0049	4.8565	0.0046
@YEAR>2021	0.80513	6.00164	0.0018
C	1.24304	7.13909	0.0008
R-squared	0.97432		
Prob(F-statistic)	0.0011		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

حسب الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل التحديد مرتفعة لتعكس أن النموذج يفسر 97% من التغيرات الحاصلة في مؤشر السلام، أيضا تشير النتائج إلى وجود علاقة أثر إيجابية لمؤشر البؤس الاقتصادي في المتغير التابع لمؤشر السلام حيث جاءت المعلمات المقدرة معنوية عند مستوى 5%.

رابعا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM:

يوضح الجدول رقم (6) نتائج تقدير معامل تصحيح الخطأ

الجدول رقم (6) يوضح نموذج تصحيح الخطأ ECM

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	1.243036	13.63929	0
D(GPI(-1))	-0.38977	-4.41108	0.0069
D(HMI)	0.003324	9.245477	0.0002
D(HMI(-1))	-0.01513	-9.61567	0.0002
D(HMI(-2))	-0.0049	-5.94224	0.0019
@YEAR>2021	0.805131	7.916083	0.0005
CointEq(-1)*	-0.64034	-2.9363	0
R-squared	0.980774		
Prob(F-statistic)	0.000069		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من الجدول السابق الخاص بتقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM لمتغيرات الدراسة بلغت

قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) 0.640338- جاءت معنوية وسالبة وأقل من الواحد، ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وأن النموذج المقدر حسب قيمة المعامل قادرة على تصحيح الخطأ في الأجل القصير لتتماشى مع الأجل الطويل.

خامسا: اختبار سببية Granger Causality لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (7) يوضح نتائج اختبار سببية Granger

Prob.	F-Statistic	Obs	
0.0827	3.65801	13	HAM does not Granger Cause GPI
0.7093	0.47972	GPI does not Granger Cause HAM	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

من الجدول السابق وحسب القيمة الاحتمالية يلاحظ ما يلي:

1- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين مؤشر البؤس ومؤشر السلام، تتجه من مؤشر البؤس الاقتصادي إلى مؤشر السلام عند مستوى معنوية 10%

2- عدم وجود علاقة سببية تتجه من مؤشر السلام إلى مؤشر البؤس قد يرجع إلى أن طبيعة الاقتصاد ريعية، ولاحظنا أنه في أغلب سنوات الدراسة ارتفاع مساهمة البطالة في مؤشر البؤس الاقتصادي مقارنة بباقي المعايير المكونة له وأغلب العاملين متمركزون في القطاعات الإدارية إضافة إلى

سادسا: الاختبارات التشخيصية لنموذج:ARDL

تبين الاختبارات التشخيصية مدى ملاءمة النموذج المقدر لمتغيرات الدراسة والتأكد من خلوه من المشاكل، كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (8) الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL

Statistic	test	Statistic	Value	Prob.
Jarque- Bera	Normality: Jarque- Bera	Jarque- Bera	2.646237	0.2663
F-statistic	Autocorrelation: Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	0.018312	0.982
F-statistic	Heteroskedasticity: ARCH	F-statistic	0.652848	0.5462

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

حسب القيمة الاحتمالية اختبار Jarque-Bera المقدرة بـــ 0.266 أكبر من مستوى المعنوية 5% نقبل فرضية أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

- مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي (LM):

حسب نتائج اختبار LM يتبين خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، حيث قيمة p-value 0.982 أكبر من مستوى المعنوية 5%، ما يؤيد خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي.

- اختبار تجانس التباين للبواقي:

يتضح من الجدول السابق أن قيمة p-value 0.5462ر من مستوى المعنوية 5% الذي يؤكد ثبات جانس التباين للبواقي للنموذج المقدر.

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج:

1- بلغ مؤشر السلام العالمي في ليبيا أعلى نسبة له 3.32 سنة 2017 وذلك التوتر السياسي العسكري التي عانت منه البلاد وخاصة حول منطقة الهلال النفطي.

2- وصل مستوى البؤس الاقتصادي لأعلى مستوى له 82.8 سنة 2011 نتيجة لانخفاض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

3- توجد علاقة سببية من مؤشر البؤس الاقتصادي باتجاه مؤشر السلام.

4- ما يعكس الواقع الريعي للاقتصاد الليبي هو ارتفاع معدلات البطالة وتركز أغلب العاملين في القطاع العام الإداري.

ثانيا: التوصيات:

1- على الجهات المعنية الاهتمام بمؤشر السلام وخصوصا المعايير المحلية ارتفاع قيمته يترتب عليها عزوف الاستثمارات الأجنبية والمحلية والتي من الممكن أن تساهم في حل بعض المشاكل الهيكلية كتخفيض معدل البطالة بتوفير فرص العمل المناسبة.

2- تشجيع ومنح الامتيازات للاستثمارات المحلية والخارجية لاستقطاب اليد العاملة وتوفير فرص عمل لائقة تمنح المواطنين الحصول على دخل مجزٍ لرفع مستوى المعيشة.

3- توصي الدراسة البحاث بإجراء دراسات تهدف إلى تحليل مكونات مؤشر السلام المحلية والخارجية لمعرفة أهم الأسباب، وحتى تمكن واضعي السياسات وأهل الاختصاص بالقيام بدورهم.

4- إجراء دراسات مستقبلية من شأنها أن تدرس العلاقة بين ظاهرة الريع ومؤشر السلام الداخلي على الاقتصاد الليبي.

قائمة المراجع

- العلوم، ض، أ. (2024). قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اقتصاديات مختارة مع إشارة للعراق. جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد.العراق.

- بيانات البنك الدولي، مجموعة البنك الدولي http://data.albankadawli.org

- تقارير مؤشر السلام العالمي GPI الصادر عن معهد السلام والاقتصاد العالمي. أعداد مختلفة. www.economicsandpeace.org

- رحيم،ا & سليمان، ه. (2022). تقدير مؤشر البؤس الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2018).(Enterprenuership Journal For Finance and Bussiness, 259-270..

- مؤشر السلام العالمي nicst.gov.jo

- نعيمي، أم. (2016). السلم الاجتماعي وأزمة الدولة الريعية حالة الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي،جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.